محا ضرات فى التحليل المؤسساتى

د.بونوة .ش

مقدمة

اتجه الفكر الاقتصادي منذ القديم إلى البث عن القوانين الاقتصادية المجردة و التي تكاد تتجاهل الظروف التاريخية و الاوضاع الاجتماعية التي يتم فيها النشاط الاقتصادي و قد برز هذا الاتجاه على وجه الخصوص منذ نهاية القرن الماضي مع النظرية النيوكلاسيكية و قد انعكس ذلك في محاولة صياغة القوانين الاقتصادية في شكل رياضي و اذا كان التقليديون حرصوا على الاهنمام لدراسة الاوضاع الاجتماعية ومحاولة تطويرها بما يتفق مع اعتبارات الكفاءة الاقتصادية و بظهور النظرية الاقتصادية المؤسساتية تلاشى هذا الاهتمام .

في هذا العرض ، سوف نقدم الرواد الرئيسيين للتحليل المؤسساتي من خلال تسليط الضوء على الأفكار الرئيسية لهذاالتيار الفكري قبل التطرق إلى أدوات التحليل الرئيسية المستخدمة من طرق هذ ه المد رسة.

المدرسة المؤسساتية

في حين يركز التيار الرئيسي في الاقتصاد على النظر في السوق و الاسعار باعتبارهما اساس العلاقات الاقتصادية فالفكر المؤسساتي يهتم بالمؤسسات الاجتماعية السائدة و السوق هي احدى هذه المؤسسات و تتاثر بالاوضاع المؤسساتية الاخرى في المجتمع (من الدولة و النظام القانوني) و القيم السائدة كما ان التيار الرئيسي للاقتصاد يرى ان المشكلة هي كيفية تكوين الاثمان و تنظيم الاسواق و توزيع الموارد اما الاقتصاد المؤسساتي فانه يوجه عنايته للتنظيمات القائمة و شكل السيطرة على الاقتصاد

التطور التاريخي للنظرية المؤسساتية

نجد بذور المدرسة المؤسساتية في المانيا مع المدرسة التاريخية الالمانية ثم مع الفكر الاجتماعي لماكس فيبر) (Max Veber و قد ازدهرت هذه المدرسة بوجه خاص في الو.م.ا منذ نهاية القرن الماضي و بداية القرن الحالي و يمكن القول ان المدرسة المؤسساتية مرت بمرحلتين متميزتين:

الاولى:كانت المدرسة تمثل نقد او معارضة الفكر الاقتصادي السائد(...Jevons, Marshall) فمحور اهتمامها ليس السوق و الاسعار انما المؤسسات و اشكال تطورها

الثانية:تميزت بان المدرسة بدات باستخدام ادوات التحليل الاقتصادي لدراسة مختلف المؤسسات الاجتماعية فالمدرسة المؤسسية الحديثة Nouvelle économie) (institutionnelle لا تستبعد الادوات الاساسية للتحليل الاقتصادي و في مقدمتها المقارنة بين العائد و التكلفة و

اختيار السلوك الرشيد و تعظيم العائد او تخفيض التكلفة و الاعباء

مفهوم الاقتصاد المؤسساتي

مصطلح علم الاقتصاد المؤسساتي الجديد وضع من طرف اوليفر ويليامسون 1975(,Olivier Williamson) و سمي ايضا بعلم الاقتصاد المؤسساتي الرياضي و علم النيومؤسستي ((Néo institutionnalisme)

ميز اغرتسون 1990) (Erggeston) بين علم الاقتصاد المؤسساتي الجديد المبني على افكار العقلانية المحدودة و علم الاقتصاد المؤسساتي القديم و هذا من حيث الاهتمام المركزي و المستمر بقضايا مؤسساتية

و فرق نورث( )North 1971 بين المحيط المؤسساتي و الترتيبات المؤسساتية حيث اعتبرت نقطة الانطلاق لتحليل الاقتصاد المؤسساتي الجديد

التعريف الشامل :

الاقتصاد المؤسساتي هو توجه بحثي حديث نسبيا هدفه تحليل قضايا التنمية يؤكد على اهمية الادوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات و يسعى لتقديم فهم اكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعينا بتحليلات العلوم الاجتماعية الاخرى

اهم رواد المدرسة المؤسساتية

ثورستين فيبلن(T.Veblen) :في كتابه نظرية الطبقة المرفهة 1899 قال بانه ليس صحيحا بان الفرد مستهلك رشيد يستلهم رغباته و اولوياته في استقلال عن الاخرين بل الصحيح ان الفرد كائن اجتماعي يتاثر بمن حوله و يحاول تقليدهم و من ثم فان استهلاكه يتوقف على استهلاك الاخرين كما اوضح انه ليس صحيحا ان الطلب على السلعة يتغير دائما بشكل عكسي مع الاسعار و مع ذلك يقبل الافراد على استهلاك هذه السلعة لان المقصود هو التفاخر و من هنا وجه النظرة الى ظاهرة الاستهلاك التفاخري و كان رايه ان الطبقة الغنية المرفهة تسعى الى المظاهر باكثر مما تعمل على انماء ثروتها

جون جالبرت(J.Galbraith) :درس في كتابه الراسمالية المؤسساتية 1956 اقتصاديات القوة و السيطرة مثلا تجربة الو.م.ا فقوى السوق تؤدي الى ظهور الاحتكار و بالمقابل تظهر قوى المعارضة اكثر قوة و تنظيم مثل نقابات العمال و على العكس فحيث تكون الصناعات موزعة و مبعثرة اي غير قوية و تكون قوى المعارضة ضعيفة و هكذا يتحقق التوازن في القوى بما يسمح بتحقيق قدر اكبر من العدالة

الفكرة الرئيسية التي جاء بها جالبرت هي فكرة التقدم التكنولوجي

و في كتاب اخر "الدولة الصناعية الجديدة 1967" افرد مكانا هاما بطبقة المديرين و الفنيين و يرى ان النظام الراسمالي ادى الى ظهور مجتمع صناعي جديد و الذي يتراجع فيه دور الراسماليين ليحل محله الفنيين و هذه هي فكرة انفصال الملكية عن الادارة

دوقلاس نورث**(D. North)**: كان تحليله بسيط لكيفية عمل الاسواق في اطار تصدير السلع نموذج النمو في ذلك الوقت 1960 كان هناك قدر كبير من الاثارة لمحاولة تغير و تحويل التاريخ الاقتصادي كما وضع برنامج الدراسات العليا و كان مقتنعا بان ادوات النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لا ترقى لمهمة توضيح نوع التغيير الاجتماعي الاساسية و

بالتالي نحن بحاجة ادوات جديدة و لكنها ببساطة لا وجود لها كان في وقت البحث عن الاطار الذي من شانه ان يوفر ادوات جديدة للتحليل و الاهتمام مع تطور الاقتصاديات المؤسساتية الجديدة و من الواضح ان هذه التغيرات المؤسساتية وراء ذلك هي شرط اساسي للتمكن من وضع نظرية حول التغير المؤسساتي و كان نتيجة هذا كتاب تحت عنوان "فهم عملية التغير الاقتصادي"

برنارد شافنس(B.Chavance):بدا تحليله باساسيات الاقتصاد المؤسساتي بوضع علاقة ظهور المؤسساتية و اعمال المدرسة التاريخية الالمانية

قدم ايضا الى هذه المجموعة المؤسساتية مصفوفة عامة اشتهرت في النصف الثاني من القرن 19

قدم مجموعة المقاربات المؤسساتية المعاصرة منذ نظرية تكاليف المعالات الى النظرية الفرنسية للنظم و الاتفاقيات

الاقتصاد المؤسساتي الجديد

بدا الاقتصاد المؤسساتي الجديد بمقال "طبيعة الشركة 1937"(R.**Coase**)مع مقدمتها الواضحة لتكاليف المعاملات في التحليل الاقتصادي

من بين الاقتصاديين الذين ساهموا في هذه النظرية اوليفر ويليامسون هارولد ديمسيتز ستيفن تشيونغ

كانت عبارة الاقتصاد المؤسساتي الجديد من ابتكار اوليفر ويليامسون من اجل تمييزها عن القديم و كلما كانت تكلفة التداول اقل كلما اصبح هناك تخصص اكثر و زيادة في انتاجية النظام و حسب ادم سميث المؤسسات هي التي تحكم اداء الاقتصاد و هذا ما يعطي اهمية للاقتصاد المؤسساتي الجديد

اقتصاد التيار السائد لا يقيم وزنا كبيرا لما يحدث في عالم الواقع و قد اوضح ديمسيتز(H. **Demsetz**) بانه تحليل لنظام شديد اللامركزية لكنه يحوي اخطاء اخرى

و قد تغير الاقتصاد المؤسساتي بشكل بالغ و اخذ شكله الجديد في اواخر القرن العشرين حيث تدمج و تتكامل التطورات الاخيرة من الاقتصاد

النيوكلاسيكي في التحليل السلوكي هوايضا سمة مميزة للاقتصاد المؤسساتي و يتم دراسة و تحليله بدلا من الافتراضات البسيطة للسلوك الاقتصادي

لا تمثل المؤسسية الحديثة قطيعة مع التيار الاقتصادي الرئيسي بقدر ما هي استكمالا له و دور المؤسسية الحديثة هو من ادوات التحليل الاقتصادي الى هذه الجوانب المهملة من اهتمامات النظرية الاقتصادية المتمثلة في الجوانب المؤسساتية

خاتمة

في نهاية المطاف نرى ان مفهوم التحليل المؤسساتي يعتبر من المفاهيم ذات الاوجه المتعددة و المتداخلة نظرا لاشتراك عدد من المجالات المعرفية في نظرياته مما ترتب على هذه التعددية عدم امكانية ايجاد مدلول نظري شامل لمفهوم المؤسساتية و صعوبة تطوير مقاييس محددة توظف من اجل

قياس مدى ترسيخ الظاهرة ميدانيا و هذا ماجعل بعض الدراسات تلجا لاعتماد مؤشرات قابلة للقياس نابعة من الممارسات الادارية او الجوانب التنظيمية ذات العلاقة من اجل الاستدلال على المؤسساتية من خلالها

و من خلال الدراسلت التي قام بها الاقتصاد المؤسساتي تم التفريق بين اتجاهين الاول اهتم بالتحليل الكلي من خلال التركيز على الابعاد التاريخية و الثاني ذو طبيعة تتميز بالدراسات الاقتصادية الجزئية و يركز على دراسة سبل تنظيم المعاملات و الفصل بين هذه السبل على الفعالية

NORTH, DOUGLASS C. Structure and change in economic history. New York: Norton, 1981.

NORTH, DOUGLASS C. Institutions, institutional change, and eco-nomic performance. Cambridge: Cambridge U. Press, 1990

VEBLEN, THORSTEIN B. The theory of the leisure class: An economic study in the evolution of in-stitutions. New York: Macmillan, 1899.

WILLIAMSON, OLIVER E. Markets and hierar-chies, analysis and anti-trust implications: A study in the economics of internal organization. New York: Free Press, 1975.

ALCHIAN, ARMEN A. "Uncertainty, Evolution and Economic Theory," J. Polit. Econ., June 1950, 58(2), pp. 211-21.

DEMSETZ H. [1988], « The Theory of the Firm Revisited », Journal of Law, Economics, and Organization, vol. 4, nº 1, p. 141-161.

COASE R. H. [1937], « The Nature of the Firm », Economica, vol. 2, nº 1, p. 386-405 ; trad. fr. [1987], Revue française d'économie, vol. 2, nº 1, p. 133-163.

CHAVANCE.B , 2012« L'économie institutionnelle » Collection Repères Ed La découverte